

القاهرة في ٢ / ٩ / ٢٠٢١

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة

بنك

تحية طيبة وبعد،

في إطار حرص البنك المركزي على تطبيق أفضل الممارسات الدولية بما يدعم سلامة واستقرار القطاع المصرفي المصري، وإعمالاً للمادة رقم (٩٤) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، التي تتناول قيام البنوك بإعداد خطط التعافي، بما يضمن جاهزيتها ورفع قدرتها على الاستجابة بشكل فعال لأية ضغوط اقتصادية أو مالية محتملة، ومن ثم تعزيز قدرة القطاع المصرفي على التصدي للأزمات، فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي بجلسته المنعقدة في ٣١ أغسطس ٢٠٢١ ما يلي:

"إصدار التعليمات الرقابية المرفقة بشأن خطط التعافي، على أن تلتزم البنوك بتسليم أول خطة تعافي لقطاع

الرقابة والإشراف بالبنك المركزي خلال ٩٠ يوماً من انتهاء السنة المالية ٢٠٢٢".

برجاء التكرم بالتنبيه نحو الالتزام التام بالتعليمات المرفقة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

طارق عامر

تعليمات خطط التعافى

فهرس المحتويات

٢	١- المقدمة:	٢
٢	٢- نطاق التطبيق:	٢
٣	٣- قواعد عامة:	٣
٤	٤- محتويات خطة التعافي:	٤
٤	١-٤ ملخص الخطة	٤
٤	٢-٤ التحليل الاستراتيجي للبنك	٤
٥	٣-٤ مؤشرات الخطة	٥
٦	٤-٤ خيارات التعافي	٦
٧	٥-٤ تقييم خيارات التعافي	٧
٨	٦-٤ سيناريوهات الخطة	٨
٩	٧-٤ خطة الإفصاح والاتصال	٩
١٠	٨-٤ متطلبات الحوكمة	١٠
١١	٩-٤ محاكاة الخطة	١١
١٢	٥- دليل تطبيق الخطة:	١٢

١ - المقدمة:

تهدف هذه التعليمات إلى ترسيخ ثقافة إدارة الأزمات لدى البنوك من خلال إرساء القواعد العامة لإعداد خطط التعافي، والتي أكدت المعايير الدولية على دورها الرئيسي في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على التصدي للأزمات، وضمان جاهزية البنوك ورفع قدرتها على الاستجابة بشكل فعال لأية ضغوط اقتصادية أو مالية قد تواجهها.

وتعتبر **خطة التعافي** بمثابة خطة شاملة ومفصلة تتضمن مجموعة من الافتراضات لإدارة أحداث جسيمة قد تقع في النظام المصرفي أو على البنك، واحتمالات تعرضه لمشاكل مالية تؤثر على مستوى ملاءته المالية أو سيولته أو ربحيته، والإجراءات التصحيحية اللازمة لاستعادة سلامته المالية حال تحقق أي من تلك الافتراضات.

ويتعين على البنوك إعداد خطة التعافي بخلاف ما تُعده من خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال وكذا عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، لما تهدف إليه تلك الخطة على وجه الخصوص من تمكين البنك من التعامل مع الأزمات باختلاف طبيعتها على النحو الأمثل، وذلك من خلال تزويد متخذي القرار بالبنك بشكل مسبق بالبيانات والتدابير اللازمة للتعامل مع تلك الأحداث والخيارات المتاحة لديه، وبما يضمن استعادة استقرار البنك واجتيازه لتلك الصدمات.

٢ - نطاق التطبيق:

١-٢ تسري هذه التعليمات على كافة البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية، وذلك على النحو الآتي:

١-١-٢ **على أساس مجمع بالنسبة للمجموعة المصرفية** التي تعتبر كيان عمل واحد، وتشمل البنك وكافة فروع والشركات المالية (باستثناء شركات التأمين) التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية، أو له حصة ملكية تزيد على (٥٠٪) من أسهمها أو من حقوق التصويت، شاملة الفروع والشركات داخل وخارج جمهورية مصر العربية، مع مراعاة ما يلي:

١-١-٢-٢ إمكانية التطبيق على أساس فردي (بدلاً من مجمع) إذا توافرت مبررات قوية لدى البنك، وذلك شريطة الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي من خلال طلب يُقدم لقطاع الرقابة والإشراف.

٢-١-٢-٢ يجوز للبنك المركزي طلب خطط منفصلة للبنك أو أحد الفروع أو الشركات التابعة له - إذا ارتأى له ذلك.

٢-١-٢ **على أساس فردي بالنسبة للبنوك التي ليس لديها شركات تابعة على أن يشمل ذلك فروع البنك الخارجية - إن وجدت.**

٢-٢ **بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية العاملة في جمهورية مصر العربية**، يجوز الاستعانة بخطة التعافي المُعدة من قبل مركزها الرئيسي، وذلك بعد التأكد من ملاءمتها لأعمال الفرع في جمهورية مصر العربية وكذا استيفائها كافة المتطلبات الواردة بهذه التعليمات. وفي حالة عدم توافرها، يتعين على الفرع إعداد خطة منفصلة بالتنسيق مع مركزه الرئيسي.

٣- قواعد عامة:

- ١-٣ يتعين على البنوك إعداد خطة التعافي ومراجعتها وتحديثها كل سنتين، وكلما حدث تغير جوهري في أنشطة البنك أو هيكله أو توظيفاته أو في الافتراضات المستخدمة في إعداد الخطة من شأنه التأثير على قدرة البنك على تطبيق الخطة بشكل فعال، على أن تلتزم البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً - وفقاً لتصنيف البنك المركزي - بتحديث الخطة كل سنة، وذلك نظراً لحجم أنشطتها وتأثيرها على القطاع المصرفي.
- ٢-٣ يتعين أن تتناسب محتويات خطة التعافي ودرجة تفصيلها مع نموذج أعمال البنك، وحجم أنشطته، ومدى تعقد هيكله التنظيمي وعملياته المصرفية، وكذا المخاطر التي يتعرض لها، ومستوى الملاءة المالية والسيولة لديه، إضافةً إلى مدى ترابط البنك مع القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى. مع مراعاة تدعيم الخطة بتوثيق جيد لكافة البيانات والمعلومات ذات الصلة.
- ٣-٣ تُعد خطة التعافي جزءاً أساسياً من عملية إدارة المخاطر بالبنك، وبالتالي يتعين أن تتضمن شرحاً وافياً لمدى التوافق بينها وبين استراتيجية البنك والإطار العام للحوكمة وإدارة المخاطر وتخطيط رأس المال. كما يتعين أن تتسق الخطة مع المتطلبات الرقابية ذات الصلة، مثل تعليمات الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال، ومتابعة إدارة السيولة، وخطط الطوارئ واستمرارية الأعمال، وكذا تعليمات الحوكمة والرقابة الداخلية، والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال (على سبيل المثال التأكد من عدم وجود تعارض بين نتائج اختبارات التحمل الخاصة بتقييم احتياجات رأس المال والسيولة وأية تدابير مُقرر اتخاذها من قبل الإدارة العليا مع تلك الواردة بخطة التعافي).
- ٤-٣ يقوم البنك المركزي بمراجعة وتقييم خطة التعافي ودليل التطبيق الوارد بالبند رقم ٥ للتحقق من الآتي:
- ١-٤-٣ استيفاء الخطة لكافة المتطلبات الواردة بهذه التعليمات.
- ٢-٤-٣ جودة الخطة ومصداقيتها ومدى احتوائها على كافة البيانات اللازمة.
- ٣-٤-٣ مدى قابلية الخطة للتنفيذ وقدرتها على استعادة استقرار البنك والحفاظ على سلامته المالية وضمن استمرارية أنشطته.
- ٤-٤-٣ أثر تطبيق الخطة على البنك والقطاع المصرفي ككل.
- ٥-٤-٣ أية جوانب أخرى مثل مدى ملاءمة الخطة لنشاط وحجم البنك والمجموعة المصرفية ككل.
- ٥-٣ تلتزم البنوك بتعديل الخطة طبقاً لما يراه البنك المركزي، ولا تُخل الخطة المُعدة من قبل البنك بسلطة البنك المركزي في اتخاذ أية إجراءات وفقاً لأحكام القانون. كما يحق للبنك المركزي إلزام البنك بتنفيذ إجراء أو أكثر من الإجراءات الواردة بالخطة في حالة تحقق أيّاً من الحالات التي تتطلب التدخل المبكر من قبل البنك المركزي وفقاً لأحكام القانون.

٤ - محتويات خطة التعافي:

يتعين ان تحتوي خطة التعافي على البنود التالية بحد أدنى:

١-٤ ملخص الخطة

يجب أن تتضمن خطة التعافي ملخص لمحتوى العناصر الرئيسية الواردة بها، وذلك بالإضافة إلى الآتي:

١-١-٤ أية تغييرات جوهرية طرأت على البنك أو على خطة التعافي - بالمقارنة بأخر خطة معتمدة - وأسبابها.

٢-١-٤ تقييم البنك لمدى قدرته على مواجهة الضغوط المالية مع تقديم مبررات كافية لهذا التقييم.

٣-١-٤ ملخص نتائج اختبار الخطة والتدابير التحضيرية والاحترازية التي تم أو سيتم اتخاذها من قبل البنك لضمان

فعالية تنفيذ خطة التعافي وإزالة أية معوقات تحول دون تطبيقها.

٢-٤ التحليل الاستراتيجي للبنك

١-٢-٤ يتعين أن تتضمن خطة التعافي معلومات وافية عن البنك تشمل كل من الآتي:

١-١-٢-٤ هيكل مساهمي البنك، مساهمات البنك في شركاته وكياناته التابعة والشقيقة.

٢-١-٢-٤ نموذج أعمال البنك واستراتيجيته، وأنشطته مع إيضاح الآتي:

أ. خطوط الأعمال الأساسية للبنك وهي تلك التي تساهم بشكل ملحوظ في إيرادات البنك، أو أرباحه، أو قيمته، مما يستلزم تحديدها بشكل مسبق لضمان عدم تأثر أعمال البنك سلباً نتيجة تطبيق خطة التعافي. ويمكن الاستدلال على هذه الأعمال من خلال دراسة مدى مساهمتها في إيرادات البنك أو أرباحه، أو نسبة العائد للأصول أو لرأس المال، أو نسبة النمو المتوقعة للأعمال، أو مصادر التمويل، أو الحصة السوقية.

ب. الوظائف ذات الأهمية وهي الأنشطة والخدمات والعمليات التي قد يؤدي توقفها إلى تعطل خدمات من شأنها التأثير سلباً على النشاط الاقتصادي والاستقرار المالي. ويتعين أن تتضمن خطة التعافي شرحاً تفصيلياً لألية تحديد تلك الوظائف (على سبيل المثال من خلال دراسة جانبي العرض والطلب للوقوف على مدى تركزها لدى عدد محدود من الجهات ومدى توافر بدائل لتلك الوظائف، أو من خلال تقييم أثر توقفها المفاجئ على العملاء والقطاع المصرفي والاقتصاد أخصاً في الاعتبار حجم البنك وحصته السوقية ودرجة تعقد أعماله وترابطه مع القطاع المصرفي/ المالي).

٣-١-٢-٤ بيانات حديثة ومفصلة عن المركز المالي للبنك.

٤-١-٢-٤ بيانات تفصيلية عن فروع البنك وشركاته وكياناته التابعة المُدرجة ضمن الخطة وهيكلها المالي وشكلها القانوني وإيضاح خطوط الأعمال الأساسية والوظائف ذات الأهمية المشتركة بين

المجموعة، وكذا شرح للترابط المالي بين تلك الكيانات (متضمناً التمويل ورأس المال)، والترابط القانوني (حقوق التصويت واتفاقيات تحويل الأرباح والخسائر)، والترابط التشغيلي (الوظائف المركزية مثل الخزنة أو إدارة المخاطر أو نظم المعلومات)، وكذا شرح لأي ترابط خارجي (توظيفات والتزامات مؤثرة مع أطراف خارجية).

٣-٤ مؤشرات الخطة

يتعين على البنك تحديد مؤشرات دقيقة وذات نظرة مستقبلية ضمن خطة التعافي، يتم من خلالها الوقوف على أية مخاطر أو ضغوط قد تؤثر سلباً على أعمال البنك خلال فترة زمنية كافية بما يتيح له اتخاذ ما يلزم من إجراءات لإعادة استقراره والحفاظ على سلامته المالية وضمان استمرارية خطوط الأعمال الأساسية والوظائف ذات الأهمية لديه، دون الحاجة إلى تدخل البنك المركزي، وذلك مع مراعاة ما يأتي:

١-٣-٤ تحديد مؤشرات كمية ونوعية لخطة التعافي، وكذا الحد الأقصى أو الأدنى لكل مؤشر بحيث يعكس تجاوز تلك الحدود وجود مخاطر تهدد استقرار البنك مما قد يستدعى تفعيل واحد أو أكثر من خيارات التعافي الواردة بالبند رقم ٤-٤، وذلك مع مراعاة إدراج المنهجية المتبعة في تحديد تلك الحدود ضمن الخطة.

٢-٣-٤ تحديد مستويات للإنذار المبكر لمؤشرات خطة التعافي تُحذر من المخاطر والضغوط المحتملة في مرحلة مبكرة وقبل تجاوز الحدود المقررة لمؤشرات خطة التعافي، مما يتيح تنبيه المسؤولين عن تنفيذ خطة التعافي بأي ارتفاع في مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك في إطار زمني ملائم.

٣-٣-٤ وضع مستويات متدرجة لتجاوزات كل مؤشر من مؤشرات خطة التعافي وتوصيات بشأن الإجراءات اللازمة وخيارات التعافي المقترحة لكل مستوى من التجاوزات.

٤-٣-٤ ان تعكس مؤشرات خطة التعافي كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك، بما يلائم نموذج أعماله، وحجم أنشطته، ومستوى الملاءة المالية والسيولة لديه، ويتعين ألا تنحصر تلك المؤشرات في النسب الرقابية فقط. وفي حالة كون المؤشر أحد المتطلبات الرقابية (على سبيل المثال معيار كفاية رأس المال)، يتعين تحديد مستوى مناسب للحد الأقصى أو الأدنى للمؤشر يتيح للبنك تدارك الأمر قبل تجاوز النسب الرقابية.

٥-٣-٤ تُعد متابعة مؤشرات خطة التعافي جزءاً أساسياً من إدارة المخاطر بالبنك، ويتعين التأكد من توافر آلية وأنظمة معلومات ملائمة لمتابعة مستويات تلك المؤشرات، وكذا تحديد دورية للمتابعة وفقاً لطبيعة كل منها.

٦-٣-٤ يتعين إدراج المؤشرات الكمية والنوعية التالية ضمن خطة التعافي كحد أدنى، مع ضرورة إدراج القيم الفعلية للمؤشرات الكمية وفقاً لآخر قيمة / مركز متاح قبل تاريخ اعتماد الخطة:

١-٦-٣-٤المؤشرات الكمية:

أ. مؤشرات رأس المال: تعكس مستوى رأس مال البنك ومدى جودته (على سبيل المثال وليس الحصر: مؤشرات معيار كفاية رأس المال، والرافعة المالية).

ب. مؤشرات السيولة: تعكس وضع السيولة والهيكل التمويلي للبنك (على سبيل المثال وليس الحصر: نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، ونسبة القروض الى الودائع، ونسب السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية، ومؤشرات التركيز القطاعي والفردى للودائع، ومعدلات سحب الودائع، ومدى تركيز مصادر السيولة والتمويل).

ج. مؤشرات الربحية: مثل هامش الربح التشغيلي، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وصافي هامش الفائدة، ومعدل تكلفة الأموال لدى البنك، والخسائر الناتجة عن مخاطر التشغيل.

د. مؤشرات جودة الأصول: مثل معدل نمو اجمالي القروض، نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ومعدل نمو القروض غير المنتظمة، ونسبة إجمالي المخصصات إلى إجمالي القروض غير المنتظمة، مؤشرات التركيز القطاعي والفردى لمحظة ائتمان البنك، ومعدلات التعثر بالقطاعات المختلفة.

هـ. مؤشرات السوق: تعكس موقف البنك فيما يتعلق بالأسواق المالية (مثل: نسبة مخاطر السوق الى إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، ونسب العجز والفائض في مراكز العملات، انخفاض أو تذبذب سعر سهم البنك، وانخفاض درجة التصنيف الائتماني للبنك، وأسعار مبادلة مخاطر الائتمان الخاصة بالبنك).

و. مؤشرات الاقتصاد الكلي: تعكس الأوضاع الاقتصادية الكلية (مثل: معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، ونسبة الدين العام، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم، والتصنيف الائتماني للدولة التي يعمل بها البنك)، بالإضافة إلى مؤشرات القطاعات الاقتصادية المرتبطة بتوظيفات البنك.

٤-٣-٦-٢المؤشرات النوعية:

تشمل على سبيل المثال وليس الحصر المخاطر الناشئة عن الاسترداد المبكر لمصادر التمويل أو عدم القدرة على الحصول على تمويل بالأسعار السائدة بالسوق، بالإضافة إلى المخاطر الاستراتيجية والمخاطر السيبرانية، ومخاطر السمعة، وأية مخاطر أخرى قد تنشأ عن مخالفة المتطلبات القانونية أو الرقابية، أو الدعاوى القضائية المقامة ضد البنك، وكذا معدل دوران العمالة.

٤-٤ خيارات التعافي

تعتبر خيارات التعافي هي الأدوات والوسائل المتاحة للبنك لمواجهة الضغوط المحتملة والتي يمكن من خلالها إعادة البنك لوضع مستقر والحفاظ على سلامته المالية، وكذا الحفاظ على استمرارية خطوط الأعمال الأساسية والوظائف ذات الأهمية لديه. هذا ويتعين الالتزام بالتالي لدى تحديد تلك الخيارات:

٤-٤-١ إدراج عدد كافي ومتنوع من خيارات التعافي بما يتيح مواجهة مختلف أنواع الضغوط، مع مراعاة تحديد مستويات متدرجة فيما يخص تلك الخيارات بما يتلاءم مع حدة تلك الضغوط، بحيث لا تقتصر فقط على إجراءات اعتيادية

مثل تخفيض التكاليف أو تنويع مصادر التمويل أو زيادة رأس المال، بل تمتد لتشمل إجراءات غير اعتيادية مثل تعديل نموذج أعمال البنك أو بيع أصول استراتيجية مملوكة للبنك.

٢-٤-٤ مراعاة أن تتسم خيارات التعافي بالواقعية، مع ضرورة تحديد وتوثيق مراحل وخطوات التنفيذ بشكل دقيق للتأكد من جدواها وقابليتها للتطبيق، وكذا تحديد البدائل في حالة تعذر تطبيق أي من خيارات التعافي.

٣-٤-٤ تحديد الإطار الزمني اللازم لتنفيذ كل خيار من خيارات التعافي - متضمناً الفترة اللازمة لاتخاذ القرار واستيفاء كافة الموافقات - وكذلك الفترة الزمنية المتوقعة لتحقيق النتائج المرجوة منها. مع مراعاة أن يكون هذا الإطار الزمني واقعي ويضمن الحد من تداعيات الضغوط على المركز المالي للبنك وضمان استعادة استقراره.

٤-٤-٤ أن تكون الخيارات قابلة للتنفيذ من قبل البنك ذاته، مع عدم تضمين الخيارات أية إجراءات استثنائية مثل الحصول على دعم مالي من الدولة أو تمويل استثنائي من البنك المركزي.

٥-٤-٤ مراعاة تحديد مصادر تمويل للعمليات المختلفة ضمن خيارات التعافي.

٦-٤-٤ بالنسبة لخيارات التعافي التي تتضمن الحصول على تمويل من جهات أخرى، يتعين دراسة الشروط والضمانات اللازمة لذلك بشكل مسبق وإدراجها ضمن الخطة (إن أمكن).

٧-٤-٤ بالنسبة لخيارات التعافي التي تتضمن بيع بعض الأصول المملوكة للبنك، يتعين على البنك تحديد المشتريين المحتملين، وإرساء آلية مناسبة لتقييم تلك الأصول بشكل دوري، بالإضافة إلى دراسة المتطلبات الرقابية أو القانونية لإتمام عملية البيع.

٥-٤ تقييم خيارات التعافي

يتعين على البنك تقييم خيارات التعافي للوقوف على مدى جدواها وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها، وذلك من خلال الآتي:

١-٥-٤ إجراء دراسة للوقوف على مدى قابلية خيارات التعافي للتنفيذ من خلال تقييم ما يأتي:

١-١-٥-٤ الافتراضات المستخدمة ومدى واقعيته.

٢-١-٥-٤ الإطار الزمني المتوقع لتطبيق خيارات التعافي.

٣-١-٥-٤ الشروط الواجب توافرها بخيارات التعافي لضمان نجاح التطبيق وكذا أية معوقات - قانونية أو رقابية أو تشغيلية - تحول دون تنفيذها، مع إيضاح خطة البنك لتجاوز تلك المعوقات.

٢-٥-٤ إجراء دراسة تفصيلية لتقييم الأثر الكمي والنوعي الناتج عن تطبيق خيارات التعافي - كل على حده - على البنود التالية كحد أدنى:

١-٢-٥-٤ رأس مال البنك، متضمنة رأس المال الأساسي المستمر ونسبة الرافعة المالية.

٢-٢-٥-٤ السيولة ومصادر التمويل، متضمنة نسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر.

٣-٢-٥-٤ جودة الأصول.

٤-٢-٥-٤ ربحية البنك.

٥-٢-٥-٤ أنشطة البنك واستمرارية خطوط الأعمال الأساسية والوظائف ذات الأهمية.

٦-٢-٥-٤ التصنيف الائتماني – إن وجد.

٧-٢-٥-٤ المتطلبات الرقابية ومدى التزام البنك بها.

٨-٢-٥-٤ أية آثار جوهرية أخرى.

مع مراعاة أن تتضمن تلك الدراسة تقييم الأثر الناتج عن التطبيق على المدى البعيد، بالإضافة إلى مراعاة أي تداخل أو تعارض بين الخيارات وبعضها البعض.

٣-٥-٤ دراسة وتقييم المخاطر الناشئة عن تطبيق خيارات التعافي، شاملة المخاطر المالية، والتشغيلية، ومخاطر السمعة، وأية مخاطر أخرى (على سبيل المثال زيادة تكلفة الأموال حال الاعتماد على مصادر تمويل غير اعتيادية).

هذا مع ضرورة أن تتضمن الدراسات الواردة أعلاه كافة البيانات اللازمة بما يمكن البنك المركزي من تقييمها والوقوف على مدى دقتها.

٦-٤ سيناريوهات الخطة

يتعين على البنوك وضع سيناريوهات تتضمن أحداث جسيمة من شأنها تهديد استمرارية البنك، وذلك لاختبار كافة جوانب خطة التعافي – المالية وغير المالية – بشكل مناسب والتحقق من فاعلية العناصر الواردة بها وقدرتها على تمكين البنك من اجتياز الأزمات. هذا مع ضرورة مراعاة ما يأتي:

١-٦-٤ إمكانية الاستعانة باختبارات التحمل التي تقوم بها البنوك في إطار تقييم احتياجات رأس المال والسيولة عند تصميم سيناريوهات الخطة، مع الأخذ في الاعتبار أن تكون تلك السيناريوهات أشد خطورة وأكثر حدة من اختبارات التحمل المشار إليها، حيث يتعين أن تكون هذه السيناريوهات شديدة الحدة وتؤدي إلى نقص حاد في رأس المال، والربحية والسيولة، وتراجع مؤشرات السلامة المالية، بما يشكل تهديداً لاستمرارية البنك. وكذا مراعاة إمكانية إجراء اختبارات تحمل عكسية للوقوف على السيناريوهات المناسبة، وذلك من خلال افتراض نتائج سلبية واستنتاج الأحداث التي يمكن أن تؤدي إلى هذه النتائج.

٢-٦-٤ أن تتماشى سيناريوهات الخطة مع نموذج أعمال البنك، وحجم أنشطته، ومدى تعقد عملياته المصرفية، والمخاطر التي يتعرض لها، ومستوى الملاءة المالية والسيولة لديه، وتلتزم البنوك بإعداد سيناريو واحد كحد أدنى ضمن كل من المستويات الآتية:

١-٢-٦-٤ سيناريو للضغط على مستوى البنك أو المجموعة المصرفية – Idiosyncratic Stress
Scenario (على سبيل المثال لا الحصر: تحقيق خسائر تشغيلية كبيرة، أو خسائر على مستوى

المحفظة الائتمانية للبنك، أو خسائر نتيجة لنزاعات قضائية، أو تعرض البنك للاحتيال أو لهجمات سيبرانية أو لأزمة تضر بسمعته).

٢-٢-٦-٤ سيناريو للضغوط على مستوى القطاع المصرفي أو الاقتصاد ككل – System-wide Stress Scenario (على سبيل المثال لا الحصر: وقوع أزمات على مستوى الأسواق المالية المحلية أو العالمية، أو تعثر إحدى المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية بما يؤثر سلباً على الاستقرار المالي، عدم توافر السيولة بسوق الائتربنك، أو التغييرات غير المواتية في أسعار الصرف، أو تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي).

٣-٢-٦-٤ سيناريو يجمع بين ضغوط على مستوى البنك وكذا النظام المصرفي أو الاقتصاد ككل – Combined Stress Scenario

٣-٦-٤ على البنوك إعداد سيناريوهات ذات آجال وسرعة تطور مختلفة، من خلال تناول ضغوط سريعة الوتيرة ذات تأثير على المدى القصير (على مدار سنة أو أقل) وكذلك أخرى قد يمتد أثرها لفترات طويلة المدى (تصل إلى ٣ سنوات).

٤-٦-٤ يتعين على البنوك الإلمام بكافة تفاصيل كل سيناريو ومدى تأثيره على أعمال البنك وخيارات التعافي المتاحة له (على سبيل المثال قد تتأثر أسعار بعض أصول البنك حال وجود ضغوط على مستوى القطاع المصرفي أو الاقتصاد ككل). مع إدراج تلك التفاصيل بالخطة على النحو الآتي:

١-٤-٦-٤ المنهجية المتبعة في تحديد السيناريوهات.

٢-٤-٦-٤ الافتراضات المستخدمة في كل سيناريو.

٣-٤-٦-٤ التأثير المتوقع لكل سيناريو على أعمال البنك ومؤشرات التعافي.

٤-٤-٦-٤ خيارات التعافي المقترحة لكل سيناريو والإطار الزمني لتفعيلها ونتائج تطبيقها.

٥-٦-٤ يتعين على البنوك تدارك أية أوجه قصور في خطة التعافي تتضح من نتائج السيناريوهات وتصحيحها بما يضمن فاعلية الخطة وتحقيقها للأهداف المرجوة منها في إطار زمني مناسب، وذلك قبل تقديمها للبنك المركزي.

٧-٤ خطة الإفصاح والاتصال

يتعين أن تتضمن خطة التعافي إجراءات محددة فيما يتعلق بإخطار الأطراف المعنية في إطار زمني مناسب في حالة تفعيل أي من خيارات التعافي، مع مراعاة الآتي بحد أدنى:

١-٧-٤ العمل على إدارة أي تداعيات قد تنشأ لدى تطبيق أيّاً من خيارات التعافي من شأنها الإضرار بمصلحة البنك (أو الجهاز المصرفي ككل) والتأثير على سمعته.

٢-٧-٤ تحديد الأطراف المعنية بالاتصال سواء داخل البنك أو خارجه فيما يتعلق بكل خيار من خيارات التعافي (على سبيل المثال: المساهمين، أو البنك المركزي).

٣-٧-٤ الحد الملائم من البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها وفقاً لخيارات التعافي والأطراف المعنية بها، وذلك دون الإخلال بأية متطلبات إفصاح قانونية أو رقابية، وبما لا يؤثر على سمعة البنك (أو الجهاز المصرفي ككل) واستقراره.

٨-٤ متطلبات الحوكمة

يتعين على البنوك إرساء إطار حوكمة فعال فيما يتعلق بكافة جوانب خطة التعافي وذلك على النحو الآتي:

١-٨-٤ إعداد خطة التعافي

١-١-٨-٤ يتعين ان تتضمن خطة التعافي شرحاً وافياً للسياسات والإجراءات المتبعة لدى إعداد الخطة، ومراجعتها، وتحديثها، واعتمادها.

٢-١-٨-٤ يقع على عاتق مجلس إدارة البنك مسئولية اعتماد خطة التعافي ومراقبة التزام الإدارة التنفيذية بها ومتابعة ذلك، بالإضافة إلى التأكد من توفير موارد كافية لضمان نجاح خطة التعافي، وكذا تحديد مسؤوليات وواجبات كافة المشاركين في مراحل الإعداد والتطبيق، مع مراعاة إشراك رؤساء القطاعات المعنية وكذا الإدارات المنوط بها تنفيذ خيارات التعافي في مرحلة إعداد الخطة ومراجعتها.

٣-١-٨-٤ يتعين على البنوك تحديث سياسات واجراءات عمل ونظم إدارة المعلومات بما يضمن إتاحة البيانات في إطار زمني ملائم، ورفع التقارير اللازمة إلى مجلس إدارة البنك بصفة دورية. على أن يتم إدراج شرح وافي ضمن خطة التعافي لنظم إدارة المعلومات ومدى فعاليتها في دعم عملية اتخاذ القرار في كافة مراحل خطة التعافي.

٤-١-٨-٤ يتعين تحديد مسئول تنفيذي من الإدارة العليا بالبنك يقع على عاتقه التأكد من استيفاء البنك لكافة المتطلبات الواردة بهذه التعليمات، وذلك دون الإخلال بمسئوليات مجلس الإدارة.

٥-١-٨-٤ يجب تحديد الأشخاص المسؤولين عن إعداد الخطة وبياناتهم حتى يتسنى للبنك المركزي الرجوع إليهم إذا لزم الأمر

٦-١-٨-٤ يقع على عاتق قطاع المراجعة الداخلية بالبنك مسئولية مراجعة خطة التعافي قبل تقديمها للبنك المركزي، وذلك لضمان تقييم (أ) دقة البيانات والمعلومات الواردة في الخطة، و(ب) جودة خطوات العمل والمنهجية المتبعة في إعداد الخطة. مع عرض كافة التوصيات والإجراءات التصحيحية المقترحة (إن وجدت) على لجنة المراجعة ومجلس إدارة البنك.

٧-١-٨-٤ يُسمح للبنوك بالاستعانة بإحدى الجهات المتخصصة لإعداد أو مراجعة خطة التعافي، على ان يتم ارفاق التقرير المُعد من قبلها مع الخطة لدى تقديمها للبنك المركزي.

٢-٨-٤ تطبيق خطة التعافي

١-٢-٨-٤ يجب أن تتضمن الخطة شرحاً وافياً لإجراءات العمل المتعلقة بمراقبة مؤشرات الخطة الواردة بالبند ٣-٤-٤ وكذا سياسة التصعيد الداخلي واتخاذ القرار في حالة تجاوز الحدود المقررة (شاملة حدود الإنذار المبكر) لمؤشرات خطة التعافي، بما في ذلك تحديد الأشخاص المسؤولين والجدول الزمني لاتخاذ القرارات. مع مراعاة اتخاذ ما يلي من إجراءات قبل تفعيل أيّاً من خيارات التعافي:

أ. تقييم طبيعة ومدى جدة التأثير على البنك.

ب. تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها.

ج. متابعة تنفيذ الإجراءات المتخذة ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة منها.

٢-٢-٨-٤ يتعين إخطار البنك المركزي في حالة تكرار تجاوز مستويات الإنذار المبكر لمؤشرات خطة التعافي.

٣-٢-٨-٤ يتعين إخطار البنك المركزي خلال ٢٤ ساعة في حالة تجاوز الحدود المقررة لمؤشرات خطة التعافي، مع ضرورة موافاته لاحقاً بما يأتي:

أ. شرح لأسباب التجاوز.

ب. الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل البنك.

ج. الإجراءات التصحيحية المزمع اتخاذها من قبل البنك، سواء تلك المدرجة بخيارات التعافي الواردة بالخطة أو غيرها.

٩-٤ محاكاة الخطة

يتعين على البنوك إجراء محاكاة لكافة الجوانب التطبيقية لخطة التعافي لاختبارها قبل تقديمها للبنك المركزي، وذلك بمشاركة مسؤولي الإدارة العليا والمسؤولين القائمين على تنفيذها وتحت إشراف مجلس إدارة البنك. على أن تتضمن تلك الاختبارات البنود التالية كحد أدنى:

١-٩-٤ تدابير الحوكمة متضمنة الأشخاص والإدارات المعنية بتنفيذ الخطة وآلية اتخاذ القرار.

٢-٩-٤ الجوانب التنفيذية المتعلقة بخيارات التعافي.

٣-٩-٤ خطة الإفصاح والاتصال بالأطراف المعنية بما يشمل إخطار البنك المركزي.

٤-٩-٤ نظم تكنولوجيا المعلومات الداعمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالخطة، ومدى كفايتها ودقتها.

ويراعى الاستعانة بنتائج تلك الاختبارات للوقوف على نقاط الضعف لدي البنك وتداركها، مع توثيق النتائج والإجراءات التصحيحية اللازمة – إن وجدت – إضافة إلى تحديد إطار زمني محدد لتنفيذها.

٥- دليل تطبيق الخطة

يتعين على البنوك اعداد دليل مختصر يشمل كافة جوانب خطة التعافي ليتم استخدامه من قبل مجلس إدارة البنك والإدارة العليا لدى الحاجة لتفعيل خطة التعافي وذلك لدعم عملية اتخاذ القرار، مع مراعاة ما يأتي:

١-٥ يتم اعتماد الدليل من قبل مجلس إدارة البنك، ويتم إرساله إلى كافة الإدارات المعنية بخطة التعافي، لضمان سهولة تطبيق الخطة وفعاليتها.

٢-٥ يقوم كل بنك بتحديد محتويات دليل تطبيق الخطة، هذا وقد يحتوي الدليل على المعلومات التالية على سبيل الاسترشاد:

١-٢-٥ شرح واضح وموجز لخطوط الأعمال الأساسية والوظائف ذات الأهمية بالبنك.

٢-٢-٥ آلية اتخاذ القرار متضمنة الأشخاص والإدارات المعنية بخطة التعافي.

٣-٢-٥ شرح مبسط للعناصر الرئيسية للخطة مثل مؤشرات التعافي، سيناريوهات الضغوط، خيارات التعافي وجدواها، والإطار الزمني للتنفيذ.

٤-٢-٥ موجز لخطة الإفصاح ومسؤولية الأطراف المختلفة.

٥-٢-٥ التدابير التحضيرية اللازمة لتنفيذ الخطة.

مع مراعاة إلحاق دليل التطبيق بخطة التعافي لدى تقديمها للبنك المركزي.